العرب
الجمعة 2021/09/03
السنة 44 العدد 12168

إعادة تأهيل أبومازن في قمة القاهرة

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

استهدفت القمة المصرية – الأردنية – الفلسطينية التي عقدت في القاهرة الخميس تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية التي تهم الأطراف الثلاثة، لكن أبرز ما رمت القمة إليه في هذا التوقيت إعادة تأهيل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبومازن) سياسيا بعد أن عاني الفترة الماضية على كل الجبهات تقريبا.

فقد واجهت السلطة الوطنية عقبات على صعيد عدم قدرتها على ضبط الأمور السياسية والأمنية والاقتصادية وزيادة حدة الأزمات الحياتية، واتسع نطاق الانقسامات التي تنخر جسم حركة فتح وأخفقت قيادتها في لملمة جراحها الداخلية، كما لم تتمكن من تصويب العلاقات مع حركة حماس التي تنفرد بالسيطرة على قطاع غزة.

عملية إعادة تأهيل أبومازن تواجه مجموعة من التحديات أبرزها أنه ينتمي إلى الجيل القديم وصحته لا تسعفه لتحمل الصعاب التي تواجهها القضية الفلسطينية واستمراره بحجة أنه الخيار الضرورة لم تعد مقنعة

وسط هذه الأجواء بات أبومازن وجها عجوزا لا يستطيع توفير الحد الأدنى من اللحمة الوطنية، ولا يريد تجديد دماء سلطة شاخت في مواقعها، ولا توجد قيادة جاهزة يمكنها ملء الفراغ حال حدوث مكروه للرجل، وكل ما تريده القاهرة وعمّان محاولة تعويمه ليتمكن من تمثيل الفلسطينيين إذا قررت الإدارة الأميركية استئناف عملية السلام مع إسرائيل، حيث تعد المفاوضات خيارا منقذا لكل من مصر والأردن خوفا من مواجهة شبح تصعيد جديد بين حماس وقوات الاحتلال.

وتعرض أبومازن لضغوط قاسية من رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، وزادت الهوة بين الجانبين مع تعرض التنسيق الأمني لهزات قوية، ولوح رئيس السلطة الفلسطينية أكثر من مرة بحلها لوضع الكرة في ملعب إسرائيل كقوة احتلال، وثمة فرصة في عهد رئيس الوزراء الجديد نيفتالي بينيت لإعادة تضفير الخيوط التي تقطعت تمهيدا للعودة إلى عملية التسوية السياسية على قاعدة حل الدولتين، حيث أعاد الاعتبار إليها الرئيس الأميركي جو بايدن وتدفع مصر والأردن منذ فترة نحوها.

ويمكن قراءة لقاء أبومازن مع وزير الجيش الإسرائيلي بيني غانتس الأحد الماضي في رام الله على أنه تحرك يستهدف ترميم الشروخ الأمنية، واختبار لمدى جاهزية رئيس السلطة الفلسطينية لاستئناف التعاون مع إسرائيل بالصورة السابقة، لأن اللقاء جاء عقب عودة بينيت من واشنطن.

ويعني التوقيت أن هناك رسالة تطمين أميركية – إسرائيلية وصلت أبومازن، بما يعزز إمكانية التعويل عليه في المرحلة المقبلة، وهو ما تعمل القاهرة وعمان على استثماره كي لا تشعر واشنطن بفداحة الفراغ السياسي على الساحة الفلسطينية.

وشهدت فترة حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب هبوطا غير مسبوق في مستوى الحوار مع أبومازن، انتهى إلى ما يشبه القطيعة الأميركية معه، وقد ورثت إدارة جو بايدن هذه التركة الثقيلة وهي لا تعلم كيف تتجاوزها في ظل رغبتها في استئناف عملية التسوية مع الحفاظ على الثوابت الإسرائيلية.

يستلزم هذا المشهد القاتم تحركا مصريا – أردنيا سريعا لتعويم أبومازن على الساحة الأميركية بعد أن ساءت صورته السياسية بسبب إخفاقه في إجراء الانتخابات الفلسطينية، وعدم قدرته على ضبط مساراته الداخلية، وتفوق حماس وسلاحها على غيرها من القوى الفلسطينية، وتدهور علاقاته العربية.

تواجه عملية إعادة تأهيل أبومازن مجموعة من التحديات، أبرزها أنه ينتمي إلى الجيل القديم، إذ يكمل في نوفمبر المقبل 86 عاما وصحته لا تسعفه كثيرا على تحمل الصعاب التي تواجهها القضية الفلسطينية، واستمراره بحجة أنه الخيار الضرورة لم تعد مقنعة، حيث يتهمه العديد من القوى بأنه أحد أسباب التشرذم الذي تعاني منه حركة فتح عندما أغلق جميع الأبواب أمام إصلاحها بما أدى إلى تآكل جزء معتبر من قوتها السياسية.

تفرض عملية تأهيله أو تعويمه لجولة جديدة من المفاوضات أن تكون هناك ملامح حقيقية لاستئنافها، وحتى الآن لا توجد مؤشرات على ذلك، فالقوى الفلسطينية، وعلى رأسها فتح لا تملك رؤية سياسية تمكنها من التفاوض، ويزداد الأمر خطورة مع التفسخ الحاصل في الجسد الفلسطيني، بالتالي فالرجل باسم من سيتحدث، إذا افترضنا أن مصر والأردن لديهما ما يكفي من تطمينات أميركية لتجهيز أبومازن.

كما أن القيادة الإسرائيلية الحالية غير مستعدة لحل الدولتين وكل ما تريده زيادة وتيرة التنسيق للحفاظ على درجة مقبولة من الهدوء، ولا يملك تحالف بينيت – غانتس الهش خطة واضحة للتسوية السياسية، ويمكن أن ينهار التحالف في أي لحظة جراء التباينات الكثيرة بين قواه اليمينية، لذلك من المفيد للقيادة الإسرائيلية بقاء أبومازن عاجزا وأن تستمر القضية الفلسطينية موضوعة على الرف.

تعتقد مصر والأردن أن عقد قمة بحضور أبومازن في أجواء عربية أقل وطأة يوحي بأن الرجل مستعد للدخول في عملية تسوية لا يملك من أمرها شيئا، ففي عز عنفوانه السياسي لم يتمكن من عقد أي اتفاق مع إسرائيل، وكل الاتفاقيات والتفاهمات الرئيسية تمت في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، وبدا أبومازن مترنحا بين مشكلاته الهيكلية بالداخل التي اتخذها تكئة لتبرير إخفاقاته وبين عدم وجود غطاء عربي داعم.

إذاً إعادة التأهيل لن تفلح مع شخص في ظروف أبومازن يعاني من أمراض سياسية مزمنة يصعب عليه عبورها خلال فترة وجيزة، ولن تسمح القوى الفلسطينية بمنحه أي تفويض سياسي، بل مرجح أن تضاعف حماس زيادة تكسير عظام السلطة الوطنية بما يحرجها أمام الجهات التي تريد القاهرة وعمّان تصويرها على أنها الخيار الوحيد للشعب الفلسطيني حاليا.

تأتي حسابات عودة الرهان على أبومازن من أربعة محددات أساسية، قد تتقدم أو تتأخر، لكنها تلعب دورا مهما في الدفع نحو عقد القمة الثلاثية في القاهرة.

الأول: أن التضخم المادي والمعنوي لحماس يمكن أن يؤدي إلى ابتلاعها لسلطة أبومازن المتهاوية، وتوضع القاهرة وعمّان أمام خيار صعب لأن كلتيهما لن ترتاح لهذا الصعود الذي يفرض تقديرات وعرة، فمصر لديها توازنات دقيقة مع قطاع غزة، وأيّ خلل يحدث في الضفة الغربية يؤثر على أمن الأردن واستقراره، وربما يمثل تعويم أبومازن طريقا ثالثا يؤجل تمدد حماس.

الثاني: عودة الحياة إلى التسوية كعملية سياسية فقط من خلال أبومازن بحكم تاريخه معها، بما يعني زيادة في التحركات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تردع الاتجاه نحو التصعيد من جانب حماس وقوات الاحتلال، وهي صيغة قديمة تسبب إهمالها في وأد خيار السلام وفتح المجال للتصعيد العسكري في فترات كثيرة.

الثالث: البحث عن دور عبر استعادة القضية الفلسطينية لزخمها السياسي في المنطقة، لأن الفترة التي شهدت فيها المنطقة صخبا في ملف التطبيع كانت من أصعب الفترات على كل من مصر والأردن ودقت جرس إنذار بأن الدور التقليدي لهما في هذه القضية يمكن أن يتغير مع تبدل الحسابات الإقليمية، ما يجعل تأهيل أبومازن عملية مهمة في الوقت الراهن حيث يقف في الخندق نفسه مع القاهرة وعمّان في هذه المسألة.

الرابع: الاستفادة من تراجع حدة الخلافات العربية – العربية وما عكسته من تداعيات سلبية على القضية الفلسطينية، وتسعى مصر والأردن إلى توظيف هذه الحالة لصالح إعادة دعم أبومازن الذي وجد نفسه في بعض الأوقات مشدودا بين معسكرات متنافرة.

ديمقراطية الإخوان في خطر وليست الحرية

فاروق يوسف
كاتب عراقي

هناك مَن يتحدث عن الديمقراطية الدينية رافعا شعار الدفاع عن حرية التعبير. تونس تعيش اليوم في ما يُسمى بمعصية الرئيس، بالرغم من أن نبيل القروي، وهو زعيم حزب قلب تونس، قد ألقي عليه القبض في الجزائر هاربا من سؤال حرية التعبير الذي ترفعه حركة النهضة شعارا لها في مواجهة الخوف من استبداد الرئيس قيس سعيد الذي قرر أن يضع الجميع في مواجهة ما اقترفته أياديهم عبر السنوات العشر الماضية.

تبدو الحجة متهالكة. الديمقراطية والدين أمران متناقضان. الحرية والاستبداد لا يلتقيان. هل هناك سوء فهم يصل بالغرب إلى أن يناصر الاستبداد الديني على الديمقراطية؟ انقلب سعيد على ذلك الاستبداد الذي قاد البلاد إلى فوضى مقصودة. لمَ لا يكون القروي رمزا لتلك الفوضى؟ الرجل المتهم بالفساد الذي دعمته حركة النهضة فوضع حزبه في خدمتها فكان ذلك مكسبا لها في مجلس النواب.

وهناك مَن يستبدل مصطلحا بآخر للترميز لما يقع. الثورة والثورة المضادة. لكل واحدة منهما قواها. لكل واحدة منهما نسبتها من النجاح. كنا في ماضي الربيع العربي على يقين من أننا قد تعرفنا على الثورة. الشعب الذي رفع شعار "الشعب يريد تغيير النظام" هو الرائد فإذا بنا نكتشف بعد قليل من الوقت أن الشعب لم يكن إلا زبونا في مزاد دولي وأن الربيع العربي حقل غبار يخفي وراءه مستقبلا كالحا.

كان مخطط الثورة يقوم على استهلاك ما هو فائض من الوجدان الشعبي. ذلك ما حدث في مصر أولا. أيعقل أن تكون جماعة الإخوان المسلمين تنظيما ثوريا يقلب الواقع الفاسد ويحرث الأرض بأدوات تقدمية صالحة لأن تنهض بالمجتمع المصري وتعوضه عن سنوات الحرمان والفوضى والإفقار وانهيار مفهوم العدالة الاجتماعية؟

في سنة واحدة كشف الإخوان أنهم في مكان والثورة في مكان آخر. فالتنظيم الذي كان فوزه في الانتخابات محصلة لسنوات طويلة من الفوضى قطف ثمار ثورة لم يشارك فيها وليس له علاقة بأهدافها ولا بمصير مادتها البشرية. أما حين انقلب الشعب على حكم الإخوان فقد انتشر مصطلح قوى الثورة المضادة والشعب هنا هو المقصود بالرغم من أن وسائل إعلام غربية مارست الكثير من التضليل من أجل أن يبدو أن هناك مؤامرة لإفشال الربيع العربي وحرمان الشعوب من فرصة التمتع بالديمقراطية.

الغرب هنا لم يكن معنيا بميزانه الخاص للديمقراطية. ديمقراطيته هي غير ديمقراطية المصريين والتونسيين. تلك شعوب تعودت أن تخلط الدين بوجباتها الغذائية. لذلك يمكن أن تكون هناك ديمقراطية دينية وتظل الطرق سالكة. ولكن الواقع رفض ذلك الافتراض النظري. فالإخوان في مصر وهم قوة دينية ذات نفوذ شعبي وصلت إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع ولكنها عبر سنة واحدة من الحكم خرقت كل شروط الحياة الديمقراطية. سنة واحدة كانت كافية لحرق كل آمال المصريين في الحفاظ على الحريات العامة وتطويرها.

في سنة واحدة كشف الإخوان أنهم في مكان والثورة في مكان آخر فالتنظيم الذي كان فوزه في الانتخابات محصلة لسنوات طويلة من الفوضى قطف ثمار ثورة لم يشارك فيها

أما حركة النهضة بزعامة راشد الغنوشي فقد اقتطعت عشر سنوات من حياة الشعب التونسي لتثبت في كل لحظة أن على الشعب الذي ارتكب خطأ انتخابها أن يدفع الثمن. لذلك فإنها لم تُصدم حين انفض الشعب عنها ما أن أعلن الرئيس سعيد عن قراراته الثورية. إخوان تونس تركوا قوى اليسار المريض تدافع وحدها عن الديمقراطية التي انقلب عليها سعيّد أما هم فإنهم يعرفون أن هناك دولا وقوى وأجهزة إعلام ستدافع عنهم في مواجهة "قوى الثورة المضادة" التي هي من وجهة نظرهم تخون الثورة التونسية من غير أن تخرق الدستور.

تلك واحدة من أهم النقاط التي استند عليها الرئيس التونسي في ثورته المضادة كما تُسمى. وإذا أردنا الحق فإن ديمقراطيي تونس الذين تدافع بعض أجهزة الإعلام الغربية عنهم هم الأكثر استبدادا في التاريخ السياسي المعاصر لتونس. وهكذا تكون قوى الثورة المضادة قد انتصرت على قوة الاستبداد الجديدة. ولكن ما موقع نبيل القروي من كل ذلك؟

تلاحق القروي تهم اقتصادية. فالرجل لا علاقة له بالعقائد. إنه رجل متهم بصفقات فاسدة وعمليات غسيل أموال. سمحت له الديمقراطية الخجولة في أن يترشح لانتخابات الرئاسة وهو سجين. لا بأس. فشلت يومها الصفقة وخرج الرجل من السجن ليذهب إلى مجلس النواب. ولكن ذنوبه لا تزال تلاحقه بدليل أنه تسلل من البلاد بالرغم من أنه زعيم حزب سياسي.

انتظرت تونس طويلا لتقول كلمتها القاطعة الأخيرة في كل ما اقترحه ربيعها من تحولات. هي اليوم واثقة أكثر من أي لحظة في تاريخها من أنها تسير في خطها الوطني الصحيح.

ربما ستكون الديمقراطية الجاهزة والمعلبة في خطر. ولكن الحرية في تونس لن تكون كذلك.